

Distr.: General
26 June 2013
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) الفترة المشمولة بالتقرير من ١ آذار/مارس إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣

أولاً - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييماً شاملاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقريره الأخير في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/2013/120).

٢ - فقد رحب أعضاء مجلس الأمن، في بيان صحفي صادر في ١٤ آذار/مارس، بالاستقرار السائد عبر الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وشددوا على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف احترام حرية تنقل قوة الأمم المتحدة احتراماً كاملاً ودون عوائق. وأعربوا بشدة عن قلقهم إزاء تكرار حوادث إطلاق النار عبر الحدود وأثر الأزمة السورية في استقرار لبنان. وأكد أعضاء المجلس على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف سياسة النأي بالنفس التي اعتمدها لبنان والامتناع عن أي تدخل في الأزمة السورية، بما يتسق مع التزام هذه الأطراف في إعلان بعبدا، وفي هذا الصدد، رحبوا بالجهود التي يبذلها الرئيس ميشال سليمان للحفاظ على وحدة لبنان واستقراره. وسلموا أيضاً بالدور الهام الذي تؤديه قوات الأمن والقوات المسلحة اللبنانية في الحفاظ على الوحدة والسيادة الوطنيتين، ورحبوا بالخطوات الرامية إلى المضي قدماً في تطوير قدراتها. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء التأثير المتزايد لتدفق اللاجئين الفارين من العنف في الجمهورية العربية السورية، وأثنوا على الجهود التي يبذلها لبنان في استضافة هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم.

٣ - وفي ظل التراع الدائر في الجمهورية العربية السورية وتصاعد حدة التوترات في أماكن أخرى في لبنان، لا يزال الاستقرار والهدوء سائدين على طول الخط الأزرق وفي منطقة عمليات اليونيفيل. وواصلت القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية



التمسك بوقف الأعمال العدائية، والتزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم يتحقق مع ذلك تقدم كبير في تنفيذ التزاماتهما المتبقية بموجب ذلك القرار.

٤ - وطرأت زيادة في حوادث العنف عبر الحدود اللبنانية - السورية. ومنذ ١ آذار/مارس حتى ١٢ حزيران/يونيه، قُتل ثلاثة مواطنين لبنانيين وطفل سوري بسبب تبادل إطلاق النار عبر الحدود بين أفراد من الجيش السوري ومسلحي المعارضة أسفر عن جرح ستة آخرين على الأقل وتسبب في أضرار مادية. ووقعت أربعة حوادث إطلاق نار على الأراضي اللبنانية من طائرات هليكوبتر تابعة للحكومة السورية ووقع توغل واحد عن طريق البر على الأقل. وأبلغت القوات المسلحة اللبنانية عن استمرار تهريب الأسلحة عبر الحدود السورية اللبنانية. ولا تزال الجهود الرامية إلى الإفراج عن الحجاج التسعة المتبقين الذين اختطفوا في الجمهورية العربية السورية في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ متواصلة.

٥ - ولا يزال النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية يلقي بظلاله على الأحداث الجارية داخل لبنان. وأدى تكثيف المعارك من أجل السيطرة على بلدة القصير السورية في ١٩ أيار/مايو إلى جولة عنف جديدة متواصلة في طرابلس بين سكان حي ذي غالبية سنية وسكان المنطقة المتاخمة له ذات الغالبية العلوية، مما أسفر عن وقوع أكبر عدد من الإصابات حتى الآن. وفي ٢٦ أيار/مايو، وفي أعقاب الخطاب الذي أقر فيه حزب الله بدور الحركة في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، أصاب صاروخان الضاحية الجنوبية من بيروت ذات الغالبية الشيعية أساساً مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص.

٦ - ويتواصل ارتفاع تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان بمعدلات مثيرة للقلق. وفي ١٤ حزيران/يونيه، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوري في لبنان يتلقون المساعدة أو يحاولون الحصول عليها من الأمم المتحدة مقابل ٢٧ ٠٠٠ شخص في السنة الماضية.

٧ - وعقب استقالة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي وحكومته في ٢٢ آذار/مارس، عيّن الرئيس سليمان، في ٦ نيسان/أبريل، تمام سلام بوصفه رئيس الوزراء المعين، بتأييد واسع النطاق فيما بين الأحزاب السياسية. وبما أن الأطراف لم تتوصل إلى اتفاق تنظم الانتخابات في البرلمان على أساسه، فقد وافق الرئيس على تعليق تطبيق قانون الانتخابات في ١٢ نيسان/أبريل لتمكين الأطراف من مواصلة المشاورات بشأن المقترحات المتعلقة بمشروع القانون الجديد حتى ١٩ أيار/مايو. ونظراً لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن قانون جديد، صوت البرلمان في ٣١ أيار/مايو على قرار يفيد بتمديد ولايته حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وبالتالي إرجاء الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه. وما زال رئيس الوزراء ميقاتي

وأعضاء حكومته في مناصبهم يؤدون مهام تصريف الأعمال بصفه مؤقتة، في حين واصل رئيس الوزراء المعين المشاورات مع جميع الأطراف لتشكيل حكومة جديدة.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات اليونيفيل

٨ - ظلت الحالة في منطقة عمليات اليونيفيل هادئة عموماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت هناك بضع حالات تصاعد فيها التوتر على طول الخط الأزرق ولكن أمكن فيها نزع فتيل التوتر بنجاح عن طريق استمرار استخدام الطرفين لترتيبات اليونيفيل المتعلقة بالاتصال والتنسيق. وواصلت الأطراف أيضاً العمل بشكل وثيق مع اليونيفيل لتعزيز الترتيبات الأمنية على طول الخط الأزرق. وبسبب استمرار التحديات الأمنية في مناطق أخرى من لبنان، نشرت القوات المسلحة اللبنانية مؤقتاً قوات إضافية خارج منطقة عمليات اليونيفيل، وحافظت في نفس الوقت على التعاون الوثيق معها، وقامت بصورة دورية بتعزيز وجودها في منطقة عمليات القوة عند الحاجة. وما فتئ وجود اللاجئين السوريين في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني في تزايد، حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين أو الذين يُنظر تسجلهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٦ ٨٩٩ شخصاً في ١٠ حزيران/يونيه.

٩ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي انتهاك المجال الجوي اللبناني بالتحليق بشكل شبه يومي لطائرات بلا طيار وطائرات ذات أجنحة ثابتة، بما في ذلك طائرات مقاتلة. وخلال الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو وحدها، أحصت اليونيفيل ٤٩ طائرة مقاتلة إسرائيلية انتهكت المجال الجوي اللبناني، وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو، تم تكثيف عمليات التحليق الجوي الإسرائيلية، جرى معظمها بطائرات بلا طيار. وقد احتجت اليونيفيل على جميع الانتهاكات الجوية لجيش الدفاع الإسرائيلي، ودعت السلطات إلى وقفها فوراً. واحتجت الحكومة اللبنانية أيضاً على هذه الانتهاكات، في حين واصلت حكومة إسرائيل تأكيد أن عمليات التحليق هي تدابير أمنية ضرورية.

١٠ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعلى النحو المبين في تقارير السابقة خلال السنوات السبع الماضية، سعت اليونيفيل إلى تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة. ولم توجه إسرائيل حتى الآن رداً على أحدث اقتراح تقدمت

به اليونيفيل في حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات الأمنية في شمال قرية العجر، الذي أيدته القوات المسلحة اللبنانية في تموز/يوليه ٢٠١١.

١١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل بتخطيط إسرائيل لتعزيز الهياكل الأساسية للأمن المادي في قرية العجر، بما في ذلك الجزء الشمالي، والتي ترمي، في جملة أمور، إلى ردع أنشطة التهريب المزعوم من لبنان. وتبادلت اليونيفيل المعلومات المتصلة بالتفاصيل الفنية للأعمال المقرر إجراؤها مع القوات المسلحة اللبنانية التي رفضتها بوصفها أعمالاً تنتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) انتهاكاً خطيراً، وأعربت عن قلقها من أن تلك الأعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوترات، وأعربت في الوقت ذاته عن استعدادها للتعاون مع اليونيفيل لمنع وقوع حوادث، وبخاصة أي أنشطة تهريب. ونقلت اليونيفيل ذلك إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، مضيفة شواغلها إزاء أي تصعيد محتمل على طول الخط الأزرق مع التأكيد مجدداً على موقف الأمم المتحدة أن على جيش الدفاع الإسرائيلي أن ينسحب من جميع المناطق الواقعة شمال الخط الأزرق. وقد نوقشت هذه المسألة في الاجتماع الثلاثي المعقود في ٨ أيار/مايو الذي أشار فيه جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أنه سيعيد النظر في خططه للأعمال المزمع إنجازها في شمال قرية العجر. وتتابع اليونيفيل المسألة مع الطرفين بهدف منع التوترات والحوادث على طول الخط الأزرق.

١٢ - وأنجزت اليونيفيل تحقيقاتها بشأن حوادث إطلاق الصواريخ التي جرت في ١٩ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وكذلك الانفجار الذي وقع في طبر حرفا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقد ورد وصف هذه الحوادث في تقريرتي السابق (S/2013/120). وقد عرضت اليونيفيل نتائج هذه التحقيقات على الطرفين. وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أبلغت القوات المسلحة اللبنانية اليونيفيل بأنها اكتشفت وفككت صاروخين من عيار ١٠٧ ملم في المنطقة الواقعة بين المزرعة الإسلامية والدحيرجات (القطاع الشرقي). ولغن أكدت اليونيفيل العثور على الصاروخين على بعد ٣,٦٨ كيلومتراً إلى الشمال من الخط الأزرق، غير أنه يتعذر عليها أن تثبت تاريخ القيام بمحاولة إطلاق الصاروخين أو أسباب فشل نظام بدء الإشعال. وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عندما سمع دوي انفجار بالقرب من قرية المنصورة (شمال نهر الليطاني)، لم تجد اليونيفيل أي أثر لمكان سقوط صواريخ في منطقة عملياتها. وأبلغت القوات المسلحة اللبنانية اليونيفيل بأن موقع الإطلاق يقع شمال نهر الليطاني، أي خارج منطقة عمليات اليونيفيل، وبناءً عليه لم توافق على طلب القوة بزيارة الموقع.

١٣ - وفيما يتعلق بالتفجير الذي وقع في طير حرفا (القطاع الغربي) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، خلصت اليونيفيل إلى أن روايات شهود العيان، والأضرار المادية الناجمة، وما تم جمعه في الموقع من شظايا معدنية متبقية من الذخائر، كلها تدل على استخدام كمية كبيرة من المتفجرات. غير أن اليونيفيل لم تتمكن من تحديد سبب الانفجار بصورة تامة بسبب العبث بالموقع قبل وصول أفرقة التحقيق التابعة لها وللقوات المسلحة اللبنانية، ويعني ذلك احتمال فقدان بعض الأدلة. ولم تقبل القوات المسلحة اللبنانية طلب اليونيفيل بالتنقيب في موقع الانفجار.

١٤ - ووفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تقع على عاتق القوات المسلحة اللبنانية المسؤولية الرئيسية في إنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، بخلاف ما يخص حكومة لبنان واليونيفيل. وفي هذا الصدد، فإن قيام القوات المسلحة اللبنانية باكتشاف الصواريخ وتفكيكها إسهام مهم في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الحفاظ على وقف أعمال القتال. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن تتاح لليونيفيل إمكانية الوصول الكامل والفوري إلى مواقع الانفجارات أو غير ذلك من الحوادث المشتبه فيها، وأن يقدم لها الدعم في إجراء تحقيقاتها للتثبت من وقوع أي انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وإذا كان الأمر كذلك، تحديد مصدر وطبيعة أية انتهاكات، والتدابير الوقائية التي ينبغي اتخاذها في المستقبل.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت اليونيفيل زيادة في عدد الانتهاكات البرية للخط الأزرق التي ارتكبتها الرعاة والمزارعون، والتي حدثت بشكل يومي تقريبا. وكانت هذه الانتهاكات في معظمها غير متعمدة وحدثت أساسا في منطقة مزارع شبعا. وقد احتجت اليونيفيل لدى القوات المسلحة اللبنانية على تلك الانتهاكات وأشارت إلى أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة الاحترام التام للخط الأزرق بكامله تقع على عاتق السلطات اللبنانية.

١٦ - وفي ١ أيار/مايو، بالقرب من رأس الناقورة (القطاع الغربي)، دخل مدني إسرائيلي إلى لبنان عبر السياج التقني، وألقت القبض عليه دورية للقوات المسلحة اللبنانية. وبعد أن استجوبته القوات المسلحة اللبنانية، أعيد الرجل طوعيا إلى إسرائيل في ٥ أيار/مايو تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بدعم من اليونيفيل. وفي حادث منفصل، في ٦ نيسان/أبريل، شهدت اليونيفيل مدنيا إسرائيلييا وهو يتسلق الحائط على شكل حرف T المنشأ بمحاذاة الخط الأزرق في كفر كيلا (القطاع الشرقي)، ويصيح في اتجاه أفراد القوات

المسلحة اللبنانية والمدنيين في الجانب الآخر. وقد احتجت اليونيفيل لدى قوات الدفاع الإسرائيلية على الحادث.

١٧ - وبسبب المسؤوليات الأمنية المتعددة في أماكن أخرى في لبنان، أعادت القوات المسلحة اللبنانية نشر قوات إضافية من منطقة عمليات اليونيفيل إلى المناطق المجاورة لصيدا والنبطية، إلى شمال نهر الليطاني مباشرة. وبذلك بلغ مجموع قوام القوات المسلحة اللبنانية الموجودة في منطقة عمليات اليونيفيل ما يقرب من لواءين أعيد تنظيمهما على طول الحدود التشغيلية العامة لقطاعي اليونيفيل. وطمأنت قيادة القوات المسلحة اللبنانية اليونيفيل أنها ستعيد وحدات القوات المسلحة اللبنانية إلى منطقة عمليات اليونيفيل إذا تطلبت الحالة الأمنية ذلك. وتمشيا مع ذلك الالتزام، عززت القوات المسلحة اللبنانية مؤقتا وجودها بالإسراع بنشر سريتين في المنطقة قبل يوم إحياء الفلسطينيين ذكرى ١٥ أيار/مايو وخلالها.

١٨ - ورغم انخفاض الوجود الفعلي للقوات المسلحة اللبنانية في منطقة عمليات اليونيفيل، واصلت القوات أنشطتهما التنفيذية المنسقة اليومية، واشتراكهما في نقاط التفتيش، ومنها سبع على طول نهر الليطاني، وتنسيق الدوريات وعمليات التدريب المشتركة. واستمرت اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية في تنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة إطلاق الصواريخ، التي زاد عددها في أعقاب التقارير المتعلقة بالغارات الجوية على الجمهورية العربية السورية في ٣ و ٥ أيار/مايو، وبعد إطلاق الصواريخ في جنوب بيروت في ٢٦ أيار/مايو، وكذلك خلال احتفالات الفلسطينيين في ٣٠ آذار/مارس، و ١٥ أيار/مايو، و ٥ حزيران/يونيه. أقامت القوات المسلحة اللبنانية مركزا للمراقبة الدائمة قرب نهر الوزاني لمنع انتهاكات الخط الأزرق التي كانت سائدة في الماضي، ولا سيما خلال موسم السياحة. واستمرت اليونيفيل في القيام بدوريات منتظمة بالطائرات العمودية في منطقة عملياتها.

١٩ - وتمتعت اليونيفيل بصفة عامة بجزية الحركة الكاملة في جميع أنحاء منطقة عملياتها. ومع ذلك، وفي عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت اليونيفيل حالات أبدى فيها المدنيون سلوكا مناوئا أو عدوانيا وعرقلوا حرية تنقل أفرادها. ففي ٨ آذار/مارس، في الغسانية، خارج منطقة عمليات اليونيفيل، أوقف مدنيون اثنتان من مركبات اليونيفيل كانتا في طريقهما من صيدا إلى الموقع رقم ٧-١ التابع للأمم المتحدة (القطاع الشرقي)، واستولوا قسرا على معدات لليونيفيل وأمتعة شخصية لأفرادها، بما في ذلك الأجهزة الإلكترونية وأجهزة تخزين البيانات. ولم يتم بعد استرداد المسروقات. وفي حادثة أخرى، في ٢٤ آذار/مارس قرب ياطر (القطاع الغربي)، أوقفت مجموعة من المدنيين دورية تابعة لليونيفيل وطلبت منها أن تغادر المنطقة وألا تعود إليها إلا في رفقة القوات

المسلحة اللبنانية. واقتحم المدنيون مركبات اليونيفيل واستولوا على معدات إلكترونية عسكرية وشخصية لم تتم إعادتها بعد. وفي الآونة الأخيرة، في ٥ أيار/مايو بالقرب من تبينين (القطاع الغربي)، أوقف أربعة مدنيين دورية تابعة لليونيفيل بسد الطريق بدراجاتهم النارية، واعترضوا على وجود الدورية في المنطقة دون مرافقة القوات المسلحة اللبنانية. وعندما حاول أحد المدنيين كسر باب إحدى مركبات دورية اليونيفيل، اخترقت الدورية الحاجز وغادرت المنطقة. وقد احتجت اليونيفيل على هذه الحوادث لدى القوات المسلحة اللبنانية، وطلبت أن يجرى التحقيق فيها وأن تُسترد الأضرار التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية.

٢٠ - وإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات مُنعت فيها دوريات اليونيفيل، بما فيها بعض الدوريات المنفذة مع القوات المسلحة اللبنانية، من مواصلة طريقها بعد أن اعتراضها أفراد يدعون أنهم يتصرفون باسم السلطات البلدية أو يقولون أن الطريق ملك خاص. وقد وقعت هذه الأحداث في منطقة القطاع الغربي قرب بمرمير، ورشاف، ومجدل زون، وطير حرفا. وقد احتجت اليونيفيل على جميع الحوادث لدى القوات المسلحة اللبنانية، التي أبلغتها لاحقا أن المناطق المعنية بالأمر كانت فعلا أملاكا خاصة. وإضافة إلى ذلك، وقعت حادثتان قرب رامية (القطاع الغربي)، حيث حاول أشخاص بالعنف إزالة حواجز طريقية مؤقتة وضعتها أفرقة إزالة الألغام التابعة لليونيفيل في إطار تدابير السلامة خلال أنشطتها لإزالة الألغام. ووقعت عدة حوادث رشق بالحجارة استهدفت دوريات اليونيفيل، مما تسبب في إلحاق أضرار طفيفة بمركباتها في حالتين.

٢١ - وعلى الرغم من هذه الحوادث، ظلت العلاقات بين السكان المحليين واليونيفيل إيجابية. فمن خلال أنشطة الاتصال المنتظم مع المجتمعات المحلية، سعت اليونيفيل إلى بناء الثقة مع السكان في حدود منطقة عملياتها. وعلى سبيل المثال، في هضبة الوزاني، عاجلت اليونيفيل شواغل المجتمعات المحلية بشأن الأضرار التي لحقت الحقول على طول المسارات التي تسلكها المركبات العسكرية الثقيلة. وواصلت اليونيفيل تقديم طائفة من الخدمات المجتمعية، بما في ذلك المساعدة في مجالات الصحة وطب الأسنان والبيطرة والتعليم. وخلال هذه الفترة أيضا، أنجزت اليونيفيل العديد من المشاريع ذات الأثر السريع ووقعت مذكرة تفاهم مع وزارة الشؤون الاجتماعية بهدف تعزيز التعاون من أجل بناء القدرات المحلية وتحقيق التنمية الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والمرأة. وفي هذا الصدد، قدمت اليونيفيل التدريب أثناء العمل إلى الطلاب والمدرسين ونسقت بين طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية في تخطيط وتنظيم الأنشطة المشتركة للتوعية.

٢٢ - وواصلت اليونيفيل مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات نحو إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة غير مأذون بها. وكررت السلطات الإسرائيلية مزاعمها بأن حزب الله يعمل على تعزيز وجوده العسكري داخل المناطق المأهولة بالسكان في جنوب لبنان، وأن أسلحة غير مأذون بها تُنقل إلى داخل منطقة عمليات اليونيفيل. وبتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية، تظل اليونيفيل مصممة على العمل بكل الوسائل المتاحة، في إطار ولايتها وقواعد الاشتباك، على التصدي للحالات التي ترد فيها معلومات محددة بشأن الوجود غير الشرعي لأفراد مسلحين أو أسلحة داخل منطقة عملياتها. غير أن اليونيفيل لا تبحث بشكل استباقي عن الأسلحة في الجنوب، فليس لها إذن بدخول الأملاك الخاصة إلا إذا كانت لديها أدلة موثوقة على وقوع انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود خطر داهم بتنفيذ نشاط معاد انطلاقاً من ذلك الموقع بالتحديد. وحتى الآن، لم تقدّم إلى اليونيفيل أدلة على نقل غير مأذون به للأسلحة إلى منطقة عملياتها، ولم تعثر هي على أدلة على ذلك. وواصلت قيادة القوات المسلحة اللبنانية التأكيد على أنها ستعمل فوراً على وقف أي نشاط غير قانوني ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلاحظ اليونيفيل في منطقة عملياتها وجود مسلحين غير مأذون بهم، أو أسلحة غير مأذون بها، بخلاف أسلحة الصيد. إلا أن اليونيفيل لاحظت زيادة في عدد الأفراد الذين يحملون أسلحة صيد في منطقة عملياتها، مقارنة بالفترة السابقة. ولوحظت غالبية هذه الحالات في منطقتي البليدة وميس الجبل (القطاع الشرقي). وضمت أكبر مجموعة ٢٧ فرداً يحملون ٢٤ بندقية صيد وقرينة واحدة يوم ٧ نيسان/أبريل على مقربة من البليدة. وتولت اليونيفيل إبلاغ القوات المسلحة اللبنانية بكل واقعة.

٢٤ - وواصلت فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل الاضطلاع بولايتها المزدوجة المتمثلة في القيام بعمليات الاعتراض البحرية في منطقة العمليات البحرية وتدريب أفراد القوات البحرية اللبنانية. ومنذ تقريره السابق، قام موظفو القوات البحرية اللبنانية والجمارك اللبنانية بتفتيش ٣٩١ سفينة اعتباراً من ١٧ حزيران/يونيه من أجل التحقق من عدم احتوائها على أسلحة غير مأذون بها أو أعتده ذات صلة. وأجرت فرقة العمل البحرية والقوات البحرية اللبنانية ٤٢ تدريباً في البر و ١٥١ تدريباً في البحر. واستمر أفراد القوات البحرية اللبنانية في تطوير قدراتهم من خلال إجراء تسعة تدريبات عملية تتعلق بعمليات الاعتراض البحرية. وواجهت الأنشطة المشتركة بعض العوائق التنفيذية نتيجة النقص في السفن الملائمة لدى البحرية اللبنانية.

٢٥ - ووقع عدد من الحوادث على طول خط العوامات. فقد لاحظت اليونيفيل وحدات بحرية إسرائيلية تقوم بإطلاق ١٦ قنبلة من قنابل الأعماق، وإطلاق ثلاث قنابل مضئبة، بالإضافة إلى طلقات تحذيرية في ١١ مناسبة على امتداد خط العوامات، وذلك، حسب بعض التقارير، لإبعاد قوارب صيد لبنانية كانت تبخر بالقرب منه. ولا تشمل ولاية اليونيفيل مراقبة خط العوامات الذي أقامته حكومة إسرائيل بقرار انفرادي والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٦ - ظلت اليونيفيل تضطلع بمهام الاتصال والتنسيق مع الطرفين، في جو إيجابي وبناء، وبما يتوافق مع الأسس الواردة في تقارير السابقة. وأبدى الطرفان مراراً استعدادهما للمشاركة في جهود اليونيفيل المبذولة لمعالجة نقاط الخلاف وتخفيف حدة التوتر. وتواصلت أنشطة التفاعل والاتصال اليومية بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية على المستوى المرتفع والفعال الذي حُدد لها. وداومت اليونيفيل أيضاً على الاتصال والتنسيق بفعالية مع جيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يُحرز أي تقدم على صعيد إنشاء مكتب لليونيفيل في تل أبيب.

٢٧ - وظل المنتدى الثلاثي يجتمع بانتظام بمشاركة كاملة وفعالة من جانب الأطراف، ويعالج بفعالية ما ينشأ من قضايا تشغيلية متصلة بإدامة وقف الأعمال العدائية. وما زال المنتدى هو عامل الاستقرار الأهم في إطار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، إذ يساعد على بناء الثقة بين الطرفين ويخفف من حدة التوتر في بؤر الاحتكاك المحتملة، ويوفر محفلاً يمكن لليونيفيل من خلاله تيسير التوصل إلى ترتيبات عملية ميدانية بين القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، تناول اجتماع للمنتدى الثلاثي عُقد في ٨ أيار/مايو مسألة الأعمال التي ترمع إسرائيل القيام بها لتعزيز البنية التحتية الأمنية حول قرية الغجر بهدف تجنب أي تصعيد للتوتر. ومن بين المسائل الأخرى التي تناولتها المناقشات الثلاثية انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما فيها انتهاكات الخط الأزرق والمجال الجوي اللبناني، ونتائج تحقيقات اليونيفيل في الحوادث، والقيود المفروضة على حرية تنقل أفراد اليونيفيل في منطقة العمليات.

٢٨ - وتواصل إحراز التقدم على مسار تعليم الخط الأزرق بصورة ظاهرة للعيان. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، اقترح جيش الدفاع الإسرائيلي نقاطاً جديدة على الخط الأزرق بالإضافة إلى تلك المقرر تعليمها أصلاً على الخط الأزرق بكامله. ووافقت القوات المسلحة اللبنانية على ٤٩ نقطة من هذه النقاط الجديدة المقترح تعليمها. وبالتالي، منذ تقريره الأخير، اتفق الطرفان على تعليم ما مجموعه ٥٤ نقطة إضافية. وحتى ١٣ حزيران/يونيه، بلغ

عدد النقاط التي توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن تعليمها ٣٠٢ نقطة من أصل المجموع الجديد للنقاط المقرر تعليمها على الخط الأزرق والبالغ ٥٢٢ نقطة. وتولت أفرقة تطهير الألغام التابعة لليونيفيل حتى الآن تطهير طريق الوصول إلى ٢٤٥ نقطة، تم قياس ٢٠٧ نقاط منها. وتم إنشاء حوالي ١٨٤ علامة لنقاط الخط الأزرق، وتحقق كلا الطرفين من ١٥٦ نقطة منها. وواصلت اليونيفيل أيضاً مناقشتها مع كل طرف على حده بشأن النقاط التي يعتبرها الطرفان خلافية أو إشكالية.

٢٩ - وكما هو مذكور في تقارير السابقة، شرعت اليونيفيل مع جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية في مشاورات ثنائية، بناءً على طلبهما، لاستطلاع سبل معالجة مسائل الأمن البحري بين البلدين. وعقدت مشاورات غير رسمية على هذا الأساس، وأبدى كلا الطرفين، رغم الفجوة التي لا تزال قائمة بين موقف كل منهما، استعداداً إيجابياً واهتماماً بإحراز تقدم بشأن مسألة الأمن البحري. واليونيفيل مستعدة لتسهيل مزيد من المناقشات وتنفيذ أية ترتيبات محتملة قد يتفق عليها الطرفان.

٣٠ - وواصلت اليونيفيل جهودها الرامية إلى زيادة قدرة القوات المسلحة اللبنانية من خلال الحوار الاستراتيجي. وإضافةً إلى توصل القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل إلى الصيغة النهائية لخطّة تطوير قدرات القوات المسلحة اللبنانية في منطقة عمليات اليونيفيل في شباط/فبراير عام ٢٠١٣، قدمت اليونيفيل إحاطة لممثلي البلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء الأخرى بهدف الترويج للخطّة. ويعد الحوار الاستراتيجي عنصراً منفصلاً ولكنه جزء لا يتجزأ من خطّة تطوير قدرات القوات المسلحة اللبنانية. وواصلت اليونيفيل مع القوات المسلحة اللبنانية أيضاً استطلاع إمكانية إنشاء آلية تنسيق للدعم الذي تقدمه الجهات المانحة لخطّة الحوار الاستراتيجي.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣١ - يدعو القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بترع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة بدون موافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة باستثناء سلطة الحكومة اللبنانية.

٣٢ - وما زال بقاء السلاح في يد حزب الله والجماعات الأخرى الخارجة عن سيطرة الدولة اللبنانية، على نحو ينتهك القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يحد من قدرة الدولة على ممارسة السيادة والسلطة بشكل كامل على إقليمها. ويقر حزب الله جهاًراً بأنه ظل يمتلك منذ عام ٢٠٠٦ قدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن

قدرة الدولة اللبنانية، يدّعي أنها بمثابة رادع ضد أي عدوان محتمل من جانب إسرائيل. ورغم أن هيئة الحوار الوطني لم تعقد أي اجتماعات خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الرئيس سليمان أعلن مجدداً عن دعمه للنهج المتعلق بالدفاع الوطني وبضبط سلاح حزب الله واستخدامه، الوارد في ورقة استراتيجية الدفاع الوطني التي قدمها كأساس للمناقشة في الحوار الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٣٣ - وما زال انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة يهدد الاستقرار. ففي طرابلس وقع ستة قتلى نتيجة اندلاع دورة جديدة من العنف بين سكان منطقة باب التبانة ذات الأغلبية السنية ومنطقة جبل محسن المجاورة ذات الأغلبية العلوية في شهر آذار/مارس. وبدأت فترة أخرى من القتال المتواصل في ١٩ أيار/مايو أسفرت عن وقوع ٣٦ قتيلاً على الأقل، من بينهم اثنان من جنود القوات المسلحة اللبنانية المنتشرة لاحتواء أعمال العنف، وجرح أكثر من ٢٠٠ شخص من بينهم أفراد من الجيش. ورغم توقف القتال، تسببت حوادث أخرى لإطلاق النار وإلقاء القنابل اليدوية في المدينة عن وقوع أربع وفيات أخرى وإصابة آخرين. وفي ٢٨ أيار/مايو، قتل ثلاثة جنود في هجوم على نقطة تفتيش في بلدة عرسال بوادي البقاع بيد مسلحين مجهولين. وفي ٣ حزيران/يونيه، نجح شيخ سني من محاولة اغتيال في صيدا. وفي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه، وقعت اشتباكات مسلحة في صيدا بين أنصار رجل دين سلفي والقوات المسلحة اللبنانية أسفرت عن مقتل ١٦ جندياً على الأقل وإصابة أكثر من ٥٠ آخرين. وقد أدت هذه الهجمات وغيرها من الهجمات التي تشن على القوات المسلحة اللبنانية.

٣٤ - ولم يُحرز أي تقدم على صعيد تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وفي عام ٢٠٠٦، قررت هيئة الحوار الوطني أن هذه القواعد ينبغي أن تفكك. وما زال وجود هذه القواعد ينتقص من السيادة اللبنانية ويعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود السورية - اللبنانية بصورة فعالة.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُهدت زيادة ملحوظة في حدة التوتر وفي عدد الحوادث الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فقد اندلعت اشتباكات في مخيم عين الحلوة في ثلاث مناسبات على الأقل بين أعضاء جماعتي جند الشام وفتح، مما أسفر عن مصرع أربعة أشخاص وإصابة ٢٠ آخرين على الأقل. وكان مقتل ما لا يقل عن اثنين من الجنود، في سياق أعمال العنف التي جرت في صيدا يوم ٢٣ حزيران/يونيه قد جاء نتيجة لهجمات على نقاط تفتيش تابعة للقوات المسلحة اللبنانية على مداخل عين الحلوة.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٣٦ - قرر مجلس الأمن، في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أن على جميع الدول أن تمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع، من جانب مواطنيها أو انطلاقاً من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها. وطلب المجلس أيضاً في القرار نفسه من حكومة لبنان تأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٣٧ - وما انفك ممثلو الحكومة الإسرائيلية يدعون أن عمليات كبيرة ومتواصلة تجري لنقل الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية - السورية. وتأخذ الأمم المتحدة هذه الادعاءات على محمل الجد، ولكن ليس في وسعها التحقق منها بشكل مستقل. وقد أعلن كبار المسؤولين الإسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن إسرائيل ستتخذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون نقل أسلحة متطورة من الجمهورية العربية السورية إلى حزب الله. وفي رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو (S/2013/266/67/(A-859)، احتج الممثل الدائم للبنان على تكثيف عمليات التوغل التي تقوم بها القوات الجوية الإسرائيلية فوق لبنان في انتهاك للمجال الجوي اللبناني، وتزامن ذلك مع تقارير عن غارات جوية على أهداف في دمشق يومي ٣ و ٥ أيار/مايو. وفي رسالة مؤرخة بنفس التاريخ فيما يتعلق بالتقارير المتعلقة بالضربات الجوية (S/2013/267)، نفى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية أي نقل للأسلحة إلى خارج الأراضي السورية. وفي حين ليس لدى الأمم المتحدة أية تفاصيل عن الحادثة، وليست في وضع يمكنها من التحقق منها بصورة مستقلة، فقد أشرتُ ببالغ القلق إلى التقارير، وحثتُ جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات الهدوء وضبط النفس، وعلى العمل في ضوء الحس بالمسؤولية من أجل الحيلولة دون حدوث أي تصعيد، وعلى احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة، والتقييد بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ٩ أيار/مايو، أكد حزب الله أنه على استعداد لتسلم أسلحة جديدة من الجمهورية العربية السورية.

٣٨ - وتزايدت حوادث القصف وإطلاق الصواريخ عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية على لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أسفرت قذائف أطلقتها قوات الجيش السوري ومسلحون تابعون للمعارضة من داخل أراضي الجمهورية العربية السورية باتجاه الأراضي اللبنانية عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة مواطنين لبنانيين وجرح ما لا يقل عن ستة آخرين. وأبلغ عن إصابة مواطنين لبنانيين آخرين. ووردت تقارير عن قيام طائرات مقاتلة وعمودية تابعة للجيش السوري بما لا يقل عن ستة انتهاكات للمجال

الجوي اللبناني. وأطلقت طائرات عمودية تابعة للجيش السوري قذائف على بلدة عرسال اللبنانية خمس مرات، مما تسبب في إصابة واحدة على الأقل وفي حدوث أضرار مادية. وفي ١٩ حزيران/يونيه، احتج الرئيس سليمان على هذه الانتهاكات في رسالة معدة للإحالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/370، المرفق). وذكرت القوات المسلحة اللبنانية أن وحداتها المتمركزة في تلك المنطقة اتخذت التدابير الدفاعية اللازمة للتصدي فوراً لأي انتهاكات أخرى. وفي ٢ أيار/مايو، أفادت التقارير بدخول قوات الجيش السوري قرية رأس بعلبك اللبنانية وإحداث بعض الأضرار المادية. وفي ٢٣ أيار/مايو، تعرض أفراد من قوى الأمن اللبناني لإطلاق نار من داخل أراضي الجمهورية العربية السورية. وعقد الرئيس سليمان اجتماعاً لمجلس الأمن اللبناني في ١٤ نيسان/أبريل لمناقشة الهجمات المستمرة عبر الحدود ولتلماس الدعم من جامعة الدول العربية. ووجه الرئيس سليمان نداءات متكررة إلى الأطراف في الجمهورية العربية السورية لاحترام سيادة لبنان وتجنّب شن أعمال عسكرية ضد المناطق الحدودية اللبنانية.

٣٩ - وفي البيانات العامة، أصبحت بعض العناصر في لبنان تفصح بشكل أوضح عن المشاركة في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية. ففي ٢٥ أيار/مايو، أقرّ حزب الله بمشاركة الحركة في المواجهة العسكرية في الجمهورية العربية السورية ودافع عن تلك المشاركة. ووردت في وسائط الإعلام تقارير متكررة عن جنازات لأفراد من حزب الله قتلوا أثناء القتال في مدينة القصير السورية والمناطق المحيطة بها. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، حث شيخان سلفيان بارزان أتباعهما على الذهاب للجهاد في الجمهورية العربية السورية، وتشير تقارير موثوق بها إلى أن عناصر سنية لبنانية تشارك في القتال الدائر هناك إلى جانب المعارضة المسلحة. وقد أعرب الرئيس سليمان مرارا وتكرارا عن قلقه إزاء مشاركة لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، داعياً جميع اللبنانيين إلى الامتنال لسياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبداء التي اتفق عليها القادة اللبنانيون في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي مقابلة نشرت بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه في وسائل الإعلام اللبنانية، دعا الرئيس سليمان مقاتلي حزب الله إلى العودة إلى لبنان. وفي ٢٦ أيار/مايو، أعربت عن القلق العميق إزاء إقرار حزب الله بالمشاركة المتزايدة في القتال في الجمهورية العربية السورية، وكررت لجميع الزعماء اللبنانيين التأكيد على الأهمية القصوى لمنع انتقال تداعيات النزاع الخطيرة إلى لبنان.

٤٠ - وواصلت القوات المسلحة اللبنانية بذل جهودها الرامية إلى الحفاظ على سلطة الدولة وبسطها على طول حدود لبنان الشمالية والشرقية، بوسائل منها منع تهريب الأسلحة والحد من حركة المقاتلين. وعقد منسقي الخاص، في ٢٥ نيسان/أبريل، اجتماعاً لسفراء الدول المانحة في إطار الجهود التي يبذلها منذ مدة طويلة من أجل تنسيق المساعدة المقدمة إلى قوات

الأمن اللبنانية في مجال إدارة الحدود. وواصل منسقي الخاص أيضا العمل مع الجهات المانحة ومع القوات المسلحة اللبنانية لوضع الصيغة النهائية لخطة بمبلغ ١,٦ بليون دولار من أجل تطوير قدرات القوات المسلحة اللبنانية وإمكانياتها، وحشد الدعم اللازم لهذه الخطة، التي التزمت الحكومة بتغطية التمويل لها خلال السنة الأولى منها. وفي ١٥ أيار/مايو، استضافت القوات المسلحة اللبنانية اجتماعا تحضيريا لإطلاق الخطة التي أطلعت عليها البلدان المانحة.

٤١ - وقد بلغ تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان مستوى كبيرا. ولغاية ١٤ حزيران/يونيه، بلغ عدد السوريين الذين اتصلوا بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نصف مليون شخص، ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. ومن المتوقع أن يبلغ عدد الأشخاص الذين يلتمسون المساعدة مليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وتستمر جهود تقديم المساعدة في الازدياد، على الرغم من أن مفوضية شؤون اللاجئين وشركاءها اضطروا إلى تخفيض مستويات المساعدة لفترة معينة بسبب نقص الأموال والزيادة السريعة في الأعداد. وقد تم تمويل ما نسبته ٨٨ في المائة من خطة الاستجابة الإقليمية للأشهر الستة السابقة. وتتطلب خطة الاستجابة الإقليمية الجديدة، التي بدأت في ٧ حزيران/يونيه، توفير ما يزيد على ١,٦ بليون دولار لتلبية احتياجات اللاجئين في لبنان لفترة الأشهر الستة المقبلة، بما في ذلك مبلغ ٤٥٠ مليون دولار من الحكومة اللبنانية من أجل تقديم استجابتها الخاصة. وتشككي المجتمعات المحلية المضيفة بصورة متزايدة من الضغط على الموارد المحلية، وقد أعرب المسؤولون اللبنانيون عن القلق إزاء الآثار الاقتصادية والصحية والأمنية المحتملة. ومع ذلك، فقد واصل لبنان تنفيذ التزاماته الإنسانية باستضافة ملتمسي اللجوء. وقد وصف الرئيس سليمان العبد، حتى في مستوياته الحالية، بأنه عبء لا يمكن الاستمرار في تحمّله، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي بشأن قضية اللاجئين.

٤٢ - ولوحظت زيادة التوتر داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نتيجة للحوادث الأمنية (على الرغم من أنه تم احتواؤها بنجاح)، وللاكتظاظ المفرط، والتنافس على فرص العمل، وارتفاع الأسعار، والعوامل الأخرى الناجمة عن تزايد عدد اللاجئين الذين سُردوا من الجمهورية العربية السورية. فقد بلغ مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية الذين اتصلوا بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ٦١ ٥٠٠ شخص في لبنان حاليا. ومن المتوقع أن يبلغ هذا الرقم ٨٠ ألفا بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٣ - يُعد المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، وهو وحدة تابعة للجيش اللبناني، السلطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان التي تضطلع بالمسؤولية عن إدارة جميع عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والبيانات المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وفريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام هو برنامج تابع لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وينفذ لدعم أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها اليونيفيل على طول الخط الأزرق من خلال تنفيذ التدريب وإجراء التحقق ورصد ضمان الجودة لصالح وحدات اليونيفيل.

٤٤ - ويوجد في منطقة عمليات اليونيفيل حالياً ثمانية أفرقة عسكرية لإزالة الألغام يدوياً، وثلاثة أفرقة عسكرية للتخلص من المعدات المتفجرة، وفريق عسكري مؤل واحد لإزالة الألغام، تم التثبيت من قدراتها ونشرها في منطقة العمليات. وفي الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ١٦ حزيران/يونيه، قامت اليونيفيل بتطهير ما يزيد على مساحة ٧٥٠ ٤ متراً مربعاً من الأراضي الخطرة من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى نقاط الخط الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت اليونيفيل ١٧٧ لغماً مضاداً للأفراد ودمرتها. ونظمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب للأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لليونيفيل، وقامت بزيارات لضمان الجودة إلى مواقع العمليات ونظمت عروضاً بشأن إزالة الألغام. وبمناسبة اليوم العالمي للتوعية بالألغام، قامت اليونيفيل ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، في ٤ نيسان/أبريل، بتنظيم مناسبات لزوار، منهم ٧٤ طالباً من طلاب من المدارس المحلية، من أجل تسليط الضوء على المشكلة العالمية للألغام الأرضية وللمتفجرات من مخلفات الحرب واستجابة الأمم المتحدة لها.

واو - ترسيم الحدود

٤٥ - لم يُحرز أي تقدم بشأن ترسيم وتعليم الحدود السورية - اللبنانية بما في ذلك المناطق التي تُعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل خلاف، على نحو ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أن أحداث العنف والتوغلات عبر الحدود والضربات الجوية في المناطق الحدودية نتيجة للأزمة السورية قد أكدت مرة أخرى أهمية ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية وتعليمها في أقرب وقت ممكن.

٤٦ - ولم يجرز كذلك أي تقدم بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا. ولم يصدر كذلك أي رد لا من الجمهورية العربية السورية ولا من إسرائيل بشأن التحديد المؤقت لتلك المنطقة

الوارد في تقريره المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

ثالثاً - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٤٧ - واصلت اليونيفيل تعاونها الوثيق مع السلطات اللبنانية من أجل كفالة سلامة جميع أفراد اليونيفيل وأمنهم، بالإضافة إلى تطبيق تدابيرها الخاصة للتخفيف من حدة المخاطر، ومواصلة استعراض خططها الأمنية، وإجراء دورات تدريبية بهدف توعية أفرادها للمسائل المتعلقة بالسلامة.

٤٨ - وواصلت اليونيفيل متابعة القضايا المعروضة أمام المحكمة العسكرية اللبنانية ضد المشتبه فيهم المتورطين في قضايا الهجمات الخطيرة، الفعلية أو المخطط لها، على حفظة السلام التابعين لليونيفيل، والتي وقع آخرها في عام ٢٠١١. وأجّلت جلسات المحكمة الدائمة في القضية المتعلقة بالهجوم الذي كان من المعتمز تنفيذ على اليونيفيل في عام ٢٠١١، وفي الهجوم الذي نُفذ على اليونيفيل في عام ٢٠٠٨، إلى حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على التوالي، من أجل استدعاء شهود إضافيين. ولم يطرأ أي جديد بشأن جلسات الاستماع أمام محكمة الاستئناف فيما يخص الأحكام الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في قضية أخرى تتعلق بهجوم كان من المعتمز تنفيذ على اليونيفيل في عام ٢٠٠٨.

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٤٩ - في ١٧ حزيران/يونيه، بلغ مجموع قوام القوة العسكرية لليونيفيل ٦٨١ ١٠ فرداً، من بينهم ٣٧٧ امرأة (٣,٥ في المائة). وشمل العنصر المدني ٣٣٢ موظفاً دولياً من بينهم ٩٨ امرأة، و ٦٤٩ موظفاً وطنياً من بينهم ١٦٤ امرأة. وتلقى اليونيفيل دعماً من ٥١ مراقباً عسكرياً من فريق المراقبين في لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم ثلاث نساء.

٥٠ - وعلاوة على ما ذكرته في تقريره السابق، أنجزت إسبانيا التخفيض المقرر في عدد قواها المشاركة في اليونيفيل إلى ٥٥٨ فرداً في أيار/مايو. وأرسلت إندونيسيا في ٣ نيسان/أبريل طراداً جديدة كجزء من فرقة العمل البحرية، وبذلك عاد قوام فرقة العمل البحرية إلى المستوى المطلوب البالغ ثمان سفن (فرقاطتين، وثلاث طرادات، وثلاثة زوارق خفر سريعة) وطائرتي هليكوبتر.

خامسا - ملاحظات

٥١ - إن استمرار الهدوء على طول الخط الأزرق وتواصل الاستقرار في منطقة عمليات اليونيفيل أمر جدير بالملاحظة في خضم الأزمة الجارية في الجمهورية العربية السورية وتصاعد التوتر في بعض أنحاء لبنان. وإني أثني على الطرفين اللذين أثبتا التزاما قويا بالمحافظة على وقف الأعمال القتالية والتركيز باستمرار على الحفاظ على الهدوء من خلال تعاونهما المتواصل مع اليونيفيل واستخدامهما الفعال لترتيبات الاتصال والتنسيق.

٥٢ - وما زال القلق يساورني إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للتراع، على النحو الذي ينص عليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زلت أعتقد أن المصلحة المتبادلة للطرفين تتمثل في العمل على تحقيق هذه الأهداف. ولقد شجع كل من منسقي الخاص واليونيفيل الطرفين على التركيز مرة أخرى على هدف تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وأود في هذا الصدد أن أعتنم هذه الفرصة مجددا لأحث كلا الطرفين على التفكير بصورة إيجابية في سبل المضي قدما. وأحث كذلك جميع الجهات المعنية على أن تتفادى اتخاذ خطوات تصعيدية يمكن أن تعرض للخطر الهدوء السائد حاليا، وعلى أن تستخدم إلى أقصى حد الترتيبات الحالية للاتصال والتنسيق مع اليونيفيل، والمساعي الحميدة لمنسقي الخاص، لمعالجة التطورات المثيرة للقلق.

٥٣ - ولقد نص القرار على التزامات رئيسية ما زال بعضها ينتظر التنفيذ ويقتضي اتخاذ إجراءات من كلا الطرفين. وما زالت الضرورة الحتمية تقتضي مواصلة الجهود لكفالة حلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق والنهر اللبطني من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل. وتحمل السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أكرر الإشارة إلى ضرورة تعاون الطرفين تعاوننا تاما مع اليونيفيل في التحقيقات التي تجريها بشأن الانتهاكات المحتملة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٤ - ويساورني القلق إزاء الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني التي تتواصل بلا توانٍ، والتي زادت كثافة في بعض الحالات، على نحو ينتهك السيادة اللبنانية والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فعمليات التحليق شبه اليومية هذه تتعارض مع أهداف اليونيفيل ومع الجهود التي يبذلها لتخفيف حدة التوترات، وتؤثر سلبا في مصداقية القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل. وإني أدعو الحكومة الإسرائيلية مجددا إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية.

٥٥ - ويشكل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية العجر وللمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأحث الحكومة الإسرائيلية على سحب قواتها من المنطقة، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، دون مزيد من التأخير. وتقف اليونيفيل على أهبة الاستعداد لتيسير هذا الانسحاب.

٥٦ - ويشجعي استمرار التقدم المحرز في وضع علامات الخط الأزرق بصورة ظاهرة للعيان، على نحو يسهم في منع وقوع مزيد من الانتهاكات غير المقصودة على الأرض. وسيكون التزام الطرفين بمواصلة العمل مع اليونيفيل في شتى المجالات، بما في ذلك النقاط الخلافية أو الإشكالية، أمرا حيويا لاستكمال هذه العملية. وأذكر أيضا بضرورة أن يعمل كلا الطرفين على منع انتهاك الخط الأزرق، وأن يمتنعا عن اتخاذ أي تدابير على مقربة من الخط الأزرق يمكن أن تؤدي إلى سوء فهم الجانب الآخر لها أو اعتبارها استفزازية. فلقد تعهد كلا الجانبين، على الرغم من تحفظات كل منهما، باحترام الخط الأزرق بكامله على النحو الذي حددته الأمم المتحدة.

٥٧ - ولا تزال هناك حوادث تعوق حرية تنقل اليونيفيل وكذلك حالات من السلوك العدواني تجاه أفرادها. وعلى الرغم من أن عدد تلك الحوادث هامشي مقارنة بالمستوى العام لأنشطة اليونيفيل، فإن بعضاً من تلك الحوادث ينطوي على احتمال تهديد فعالية اليونيفيل في تنفيذ مهامها التي نص عليها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتتحمل السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية عن كفالة الشروط التي تسمح لليونيفيل بالعمل دون عائق في منطقة عملها.

٥٨ - وإن تأثير النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية في أمن لبنان واستقراره يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم. وباتت التوترات الأمنية والقلق السياسي والمخاوف الإنسانية مترابطة ببعضها أكثر فأكثر. ويساورني قلق عميق إزاء الزيادة الملحوظة في الحوادث التي وقعت عبر الحدود اللبنانية - السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير وما نجم عن ذلك من وفيات وإصابات وأضرار مادية إضافية. ولا يمكن أن يكون تواصل عدم إحراز تقدم على مسار ترسيم الحدود وتعليمها مبرراً لمثل هذه الانتهاكات الخطيرة للسلامة الإقليمية اللبنانية. وإنني إذ أشجب هذه الحوادث، أدعو حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع من يقاتلون في ذلك البلد إلى وقف انتهاكات الحدود، وإلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٩ - وألاحظ أيضاً بقلق عميق التطورات الجديدة فيما يتعلق بمشاركة مواطنين لبنانيين في القتال في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك مشاركة حزب الله العلنة في ذلك القتال والتزامه به؛ والتهديدات التي أصدرتها جهات فاعلة خارجية بنقل صراعها إلى لبنان رداً على

مشاركة حزب الله؛ والدعوات الموجهة من داخل لبنان للمشاركة في الجهاد في الجمهورية العربية السورية. وإن الآثار المترتبة على هذه التطورات بالنسبة لاستقرار لبنان، بل وللمنطقة كلها في واقع الأمر، ستكون بالغة الخطورة. ولقد عارضتُ باستمرار نقل الأسلحة والمقاتلين من خارج الجمهورية العربية السورية إلى أي من الجانبين داخل ذلك البلد. وإنني أحث جميع الأطراف المعنية في لبنان على العدول عن المشاركة في النزاع. وإن إعلان بعبداء الذي اتفق عليه جميع القادة السياسيين في البلد في العام الماضي تحت قيادة الرئيس سليمان، يحدد المبادئ المتعلقة بالحياد والنأي بالنفس، وهي ذات أهمية مستمرة في هذا الصدد، وأدعو القادة اللبنانيين أنفسهم إلى الالتزام بها مجدداً. وإنني أثني على الرئيس سليمان لموقفه القوي المستمر إزاء هذا الأمر.

٦٠ - ويرز العنف غير المقبول الذي نشب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في بعض أنحاء لبنان، ولا سيما في طرابلس، مدى الحاجة إلى تجديد الوحدة بين جميع القوى السياسية وعزمها على منع الانزلاق في النزاع. وثمة حاجة إلى دعم سياسي واسع ومستمر للسلطات الأمنية والقضائية لمكافحة إمكانية إفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب. كما أن شدة العنف الذي شهدته طرابلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تسلط الضوء على مدى الانتشار الخطير للأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة. وإنني أدعو في هذا الصدد جميع الدول الأعضاء إلى التقييد بالتزامها المحدد في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بمنع بيع أو توريد الأسلحة أو المواد ذات الصلة إلى كيانات أو أفراد في لبنان.

٦١ - وما زال احتفاظ حزب الله والجماعات الأخرى بالأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة يشكل تهديداً لسيادة لبنان واستقراره، ويتناقض مع التزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولقد جاء قيام الرئيس سليمان بإعادة تأكيد الرؤية المحددة في استراتيجيته المقترحة للدفاع الوطني فيما يتعلق بأسلحة حزب الله ليشكل تذكيراً مهماً بسبل المضي قدماً، وما زلت على قناعة بأنها لا يمكن إلا أن تمر عبر الحوار الوطني. وإنني أحث القادة اللبنانيين على النظر مرة أخرى في اللجوء إلى منتدى الحوار لمعالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الأهمية الحاسمة المتعلقة باستقرار البلد وأمنه. فاستئناف الحوار سيكون برهاناً فعالاً على استمرار الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات الأمنية المتعددة. وفي هذا السياق، أكرر أيضاً دعوتي إلى تنفيذ قرارات الحوار الوطني السابقة، ولا سيما تلك المتعلقة بتزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

٦٢ - ولقد أشار أعضاء البرلمان اللبناني إلى الحالة الأمنية المتوترة عندما أدلوا بأصواتهم، في ٣١ أيار/مايو، لتمديد ولاية البرلمان. ومن المؤسف أن التوصل إلى اتفاق على قانون جديد للانتخابات قد تعذر. ولا بد، لرسوخ الثقة والاستقرار في لبنان، والمحافظة على التقاليد الديمقراطية الوطنية القديمة العهد وذات الأهمية المحورية لهذا البلد، من أن تستأنف الأحزاب السياسية الجهود في أقرب وقت ممكن للاتفاق على ترتيبات بشأن الانتخابات البرلمانية. وسيقتضي ذلك إذكاء الشعور مجددا بالطابع الملحّ للأمر وبضرورة الالتزام في هذا الصدد. وستواصل الأمم المتحدة فعل كل ما في وسعها للمساعدة في الأعمال التحضيرية للانتخابات، بوسائل تشمل تقديم الدعم التقني وأشكال الدعم الأخرى. ويساورني القلق أيضا إزاء أي محاولات ترمي إلى تفويض المؤسسات الوطنية اللبنانية أو مقاطعتها في وقت تحتاج الدولة اللبنانية فيه إلى العمل على تعزيزها لا على إضعافها.

٦٣ - ومن البديهي أن لبنان يحتاج إلى حكومة فعالة لكي يستطيع التصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها. ولقد أدى توصل الأحزاب السياسية إلى إجماع أولي على اختيار تمام سلام، المعين لشغل منصب رئيس الوزراء، إلى توجيه إشارة إيجابية جدا إلى الشعب اللبناني والمجتمع الدولي. وإنني أشجع القادة اللبنانيين على مواصلة العمل معه لاستكمال تشكيل الحكومة دون مزيد من التأخير. وفي انتظار ذلك، من المهم تقديم الدعم للرئيس وللوزراء المكلفين بتصرف الأعمال في المساعي التي يبذلونها لمعالجة المسائل الناشئة الأكثر إلحاحا، وبخاصة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والإنسانية.

٦٤ - وتمثل الأزمة الإنسانية سياقاً يعدّ فيه تشكيل الحكومة في وقت مبكر أمراً حاسماً الأهمية. فلبنان وشعبه يستحقان أعلى درجات الثناء لإبقائهما الباب مفتوحاً أمام الفارين من العنف في الجمهورية العربية السورية على مدى العامين الماضيين. ويتواصل ارتفاع العدد باطراد، مع ما يترتب على ذلك من تبعات اقتصادية واجتماعية وأمنية تتطلب من الحكومة الاهتمام المستمر والتخطيط واتخاذ قرارات تقتضي مشاركة وكالات عديدة. وإنني أشجع السلطات اللبنانية على كفاءة إعداد هياكل مؤسسية ذات صلاحية كاملة للاضطلاع بفعالية بمسؤوليات التخطيط والتنفيذ والتنسيق. وفيما يتعلق بتقديم المساعدة، ورغم أن المانحين الدوليين قد أبدوا سخاءاً في الاستجابة حتى الآن للنداءات التي وجهتها الأمم المتحدة بشأن لبنان، فإن ثمة حاجة الآن للمساعدة على نطاق لم يسبق له مثيل، من أجل تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، ولمساعدة السلطات اللبنانية التي تواجه تحديات مالية وهيكلية غير عادية نتيجة لتدفق اللاجئين. ولقد عملت الأمم المتحدة والمسؤولون الحكوميون معاً في إطار وثيق لإعداد النداء من أجل لبنان، الوارد في خطة الاستجابة الإقليمية الجديدة التي بدأ العمل بها في ٧ حزيران/يونيه. وإنني أشكر جميع الجهات في المجتمع

الدولي التي ساعدت حتى الآن على تحقيق ذلك. وأدعو جميع الحكومات والصناديق القادرة على تقديم المساعدة استجابة للنداء، بصيغته المنقحة، إلى القيام بذلك بسخاء ودون تأخير، وأتطلع بصفة خاصة إلى الجهات المانحة الإقليمية لكي تقدم المساعدة حيثما أمكن لها ذلك. إن لبنان يواجه تحديات هائلة فعلا، وإن الشعب اللبناني، واللاجئين، يستحقون كل دعم ممكن. وإني أشجع المجتمع الدولي على النظر في اقتراح الرئيس سليمان الداعي إلى عقد مؤتمر معني باللاجئين السوريين في لبنان لمعالجة مسألة الدعم العاجل اللازم للتخفيف من حدة ضغوط الأزمة على لبنان.

٦٥ - وأود أن أثنى على القوات المسلحة اللبنانية لالتزامها الراسخ وتعاونها مع اليونيفيل، لا سيما خلال فترات التوترات الشديدة وبالنظر إلى تعدد المسؤوليات الأمنية التي تتحملها. وتؤدي القوات المسلحة اللبنانية، بالشراكة مع اليونيفيل، دورا رئيسيا في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإن بناء قدرات القوات المسلحة اللبنانية أمر أساسي. فدعم تطوير قدرات القوات المسلحة اللبنانية، في البر وفي البحر، شرط مسبق لكي تضطلع بشكل تدريجي بمهام السيطرة الأمنية الفعالة والمستدامة في منطقة عمليات اليونيفيل وفي المياه الإقليمية اللبنانية، وعنصر رئيسي لدعم التحرك صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وفي هذا السياق، أرحب بالتقدم المحرز على مسار إضفاء الطابع الرسمي على آلية للحوار الاستراتيجي المنتظم بين القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل. وأعرب عن امتناني للبلدان التي تساعد على تجهيز وتدريب القوات المسلحة اللبنانية، بما في ذلك القوات البحرية.

٦٦ - وجرت الإشارة أيضا في أنحاء مختلفة من هذا التقرير، وكذلك في التقارير السابقة، إلى الدور الحاسم الذي تؤديه القوات المسلحة اللبنانية في الاستجابة للتحديات الأمنية الجديدة التي تهدد الاستقرار - سواء على حدود لبنان الشرقية والشمالية أو في الداخل - باعتبارها أحد الشواغل الأساسية للقرار. ولقد تعيّن على القوات المسلحة اللبنانية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أن تستجيب لمزيد من التحديات التي تضع قدراتها على المحك. ومن الأهمية بمكان أن يواصل القادة اللبنانيون بمختلف انتماءاتهم السياسية واللبنانيون من جميع الطوائف تقديم كل دعم ممكن للقوات المسلحة اللبنانية بوصفها مؤسسة وطنية حقيقية تمثل ركيزة أساسية لاستقرار البلد.

٦٧ - ويمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دوره، إلى جانب الحكومة اللبنانية، في المساعدة على تعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية، التي تضطلع بأعباء تتزايد باستمرار. وإني أهنيء القوات المسلحة اللبنانية على العمل الذي أنجزته في إطار خطتها الأوسع نطاقا لتطوير قدراتها، وفي إطار خطة الحوار الاستراتيجي الذي يعد عنصراً منفصلاً ولكنه جزء لا يتجزأ

منها. ولقد حظيت خطة القوات المسلحة اللبنانية بإقرار السلطات اللبنانية على أعلى مستوى، وخصصت الحكومة أموالاً لتنفيذها. وأبلغت بها الآن الدول الأعضاء التي ساعدت القوات المسلحة اللبنانية. وإنني أحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه لتعزيز القوات المسلحة اللبنانية، وتقديم المزيد من المساعدة استجابة للخطة الجديدة، إما مباشرة أو عن طريق آلية الحوار الاستراتيجي، حسب الاقتضاء. وستواصل الأمم المتحدة تقديم كل دعم ممكن لهذه المبادرات الهامة بالتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية والجهات المانحة.

٦٨ - ومن المهم أن يواصل القادة في المخيمات الفلسطينية العمل مع بعضهم ومع السلطات اللبنانية على المحافظة على النظام. كما أن الحاجة إلى تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بموضوع تسوية مسألة اللاجئين وبسياق التسوية السلمية الشاملة، باتت ملحة أكثر من أي وقت مضى حيث يزداد اكتظاظ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نتيجة للأعداد المتزايدة من اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من الجمهورية العربية السورية. وإنني أشجع الجهات المانحة على المبادرة إلى دعم الأونروا بوسائل مختلفة تشمل تمكينها من تقديم مساعدة فعالة للاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من الجمهورية العربية السورية.

٦٩ - وللأسف لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أدعو، مرة أخرى، الجمهورية العربية السورية وإسرائيل إلى أن تقدما ردودهما على التعريف المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمته في تقرير المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/641).

٧٠ - وظلت فرص التنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط محط اهتمام كبير لكل من لبنان وإسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإن شروع لبنان، في ٢ أيار/مايو، في فترة منح امتيازات التنقيب عن النفط والغاز قبالة الساحل، يشكل خطوة هامة على مسار توصيل البلد في نهاية المطاف إلى الاستفادة من موارده الطبيعية. وفي هذا السياق، أشجع البلدين على مواصلة الجهود لمعالجة مسألة تعيين المناطق البحرية الاقتصادية الخالصة لكل منهما واستكشاف مواردها الطبيعية واستغلالها بطريقة لا تتسبب في إثارة التوترات. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة في هذه المسألة إذا طلب الطرفان ذلك.

٧١ - وعلى مدى الأشهر الأربعة المشمولة بهذا التقرير، تعرضت قدرة لبنان على التحمل في مواجهة الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية إلى اختبار شديد. ففي ظروف التوترات المتزايدة الوارد وصفها في هذا التقرير، يعد إبقاء لبنان في مأمن من هذا النزاع، والمحافظة على الهدوء على طول الخط الأزرق، هدفان يتطلبان في حد ذاتهما الكثير من

الجهد. وإذا أُريدَ لهما أن يتحققا، فإن ذلك سيقضي دعما موحدا من المجتمع الدولي. ومن المهم جدا، من أجل السلام والأمن الإقليميين والدوليين، أن تستمر هذه الوحدة في الفترة المقبلة، وأن يُكرس الاهتمام والدعم المناسبين للتصدي للتحديات التي تم تحديدها في هذا التقرير، وأن تظل حكومتا لبنان وإسرائيل وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) خلال هذه الفترة المتقلبة. وبقضي تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل الدعوة إلى إنهاء النزاع في المنطقة، بوسائل تشمل إحراز التقدم نحو سلام عادل ودائم وشامل.

٧٢ - وإني أعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات ومعدات في اليونيفيل. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لرئيس بعثة وقائد قوة اليونيفيل، وموظفي حفظ السلام المدنيين والعسكريين، وكذلك لمنسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وموظفي مكتبه، الذين يواصلون جميعا الاضطلاع بدور حيوي في المساعدة على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق وفي لبنان.